ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

حقق الناتج المحلى الإجمالى معدل نمو بلغ ٤,٥% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ، مقارنة بنحو ٥,٨% خلال النصف الأول من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، بإسهام يقدر بنحو ٤ نقطة مئوية، مقارنة بنحو ٥,٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ٠,٧ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٠,٢ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلا نحو ٠,٣ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى قدره ٠,٤ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالى السابق.

فى حين حقق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٣١١ مليار جنيه (١١,٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٥/ ٢٠١٦ مقابل ٢٦٢ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق (١٠,٨% من الناتج المحلى). وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ١١,١% خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ٨,٧%، فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ١٣,٢%. أما على جانب المصروفات، يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى جلياً ضمن أولويات الحكومة حيث إرتفع الإنفاق على دعم الخبز والسلع التموينية بنسبة ١٢,٦% ليصل إلى ٤٠,٤ مليار جنيه، ودعم الكهرباء بـ١٧,٣% ليحقق ٢٨,٥ مليار جنيه، وزيادة مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بنسبة ٢٤,١% لتصل ٤١,٢ مليار جنيه، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنحو ٤,١% محققا ٤٧,٦ مليار جنيه.

أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالى:-

ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٧.٥٢ مليار دولار فى نهاية شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ١٧,٠١ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد استقر معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل نسبى عند ١٨% مسجلا ٢٠٠٦,٧ مليار جنيه فى نهاية شهر ابريل ٢٠١٦، مقابل ١٨,٢% في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بنحو ٢٦,٥% ليسجل نحو ٢٠٨٢,١ مليار جنيه في شهر الدراسة ، مقارنة بـ٢٧% (محققاً ٢٠٥١,٣ مليار جنيه) فى مارس ٢٠١٦، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية**، حيث سجل قيمة بالسالب بلغت ٧٥,٤ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل قيمة سلبية قدرها ٦٣,٥ مليار جنيه خلال مارس ٢٠١٦.

على نحو آخر، إرتفع **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** بشكل ملحوظ خلال شهر مايو ٢٠١٦ ليسجل ١٢,٣% وهو أعلى معدل تم تحقيقه منذ العام السابق والبالغ ١٣,١% خلال شهر مايو ٢٠١٥، ومقارنة بـ١٠,٣% خلال شهر ابريل ٢٠١٦. الأمر الذى يمكن تفسيره في الأساس في ضوء إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ١٤,٣%، مقارنة بـ١٢,٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بمعدل أعلى بلغ ١٤,٨% خلال شهر مايو ٢٠١٥. كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الرعاية الصحية"**، و**"المطاعم والفنادق"**، و**"الثقافة والترفيه"**، و**"الأثاث والتجهيزات"**، و**"السلع والخدمات المتنوعة"**، و**"النقل والمواصلات"**، و**"المشروبات الكحولية والدخان"**.

بينما انخفض **متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل نحو ٩,٨% مقارنة بـ١١% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٦ رفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٧٥% و١٢,٧٥% على التوالى، وكذا رفع **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٢,٢٥%، **وزيادة سعرى الإئتمان والخصم** بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٢,٢٥%.

بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢٥٤٥ مليار جنيه في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ (أي ما يقدر بـ٩١,٨% من الناتج المحلى).

حقق **ميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ٣,٤ مليار دولار (١,٠% من الناتج المحلى)، مقابل عجز أقل قدره ١ مليار دولار (٠,٣% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٨,٩ مليار دولار (٢,٥% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أقل قدره ٤,٣ مليار دولار (١,٣% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما سجل **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ٩,٢ مليار دولار (٢,٦% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بحوالي ٠,٨ مليار دولار (٠,٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٣,٧ مليار دولار (١,١% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٢,٥ مليار دولار (٠,٧% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلى الإجمالى قد حقق معدل نمو ٤,٥% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ، مقارنة بنحو ٥,٨% خلال النصف الأول من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، بإسهام يقدر بنحو ٤ نقطة مئوية، مقارنة بنحو ٥,٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو

لتسجل نحو ٠,٧ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٠,٢ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلا نحو ٠,٣ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى قدره ٠,٤ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالى السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤,٢%، مقارنة بـ٥,٦% خلال النصف الأول من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٤,٣% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١٠,٩% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الإستثمارات** بشكل ملحوظ، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ٦%خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل معدل نمو يقدربـ١,٤% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٠,٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بإسهام سلبى بنحو ٠,٤ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره -١٠,٢% (معدل مساهمة بالسالب بنحو١,٥ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى بنحو ١,٠ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالى السابق). بينما انخفضت **الواردات** بـ٥,٢% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، لتحقق بذلك معدل مساهمة إيجابى بلغ ١,٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ١,٤ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

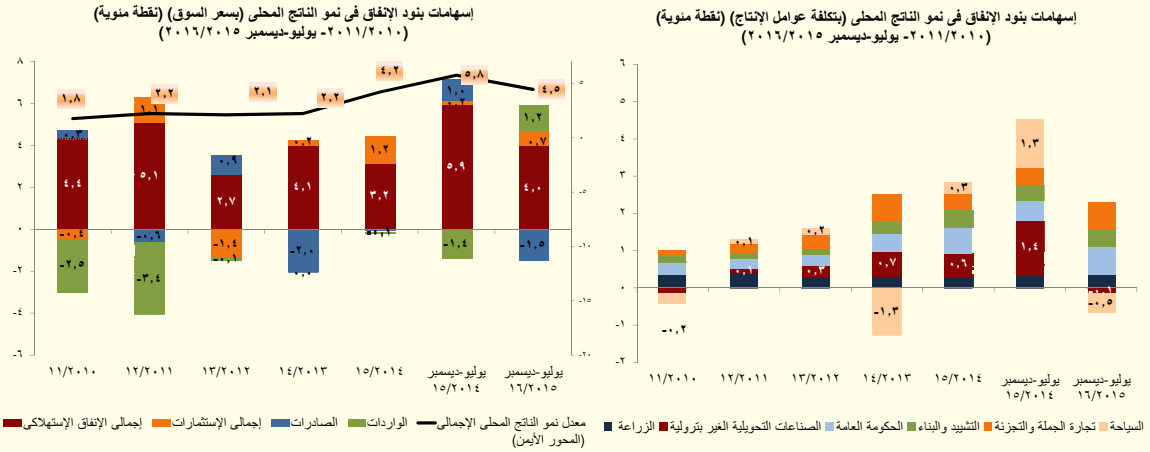

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ خمسة قطاعات، على رأسها **قطاع الحكومة العامة** محققاً معدل نمو حقيقى بنحو ٨,٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٨ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٠,٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). وجدير بالذكر أن قطاع **التشييد والبناء** قد حقق معدل نمو قدره ١٠,٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٥ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). وقد حققت **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو حقيقى قدره ٥,١% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٧ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، كما حقق أيضاً **قطاع الزراعة**

معدل نمو قدره ٣,٣% (استقر اسهامها فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠,٤ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع **الأنشطة العقارية** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٤,٥% (محققاً بذلك نسبة مساهمة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٠,٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٤٨,٦% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١٠,٤%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠,٦ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض معدل النمو الحقيقى **لقطاع السياحة** بشكل ملحوظ ليحقق ١٨,٧% (مساهماً بذلك في معدل نمو الناتج المحلى بنحو -٠,٥ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة مقارنة بمساهمة إيجابية بنحو ١,٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- مايو ٢٠١٥/٢٠١٦؛

وحول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- مايو ٢٠١٥/٢٠١٦، فقد شهد الأداء الضريبى تحسناً من حيث إرتفاع الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل ومصلحة المبيعات. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ٨,٩% لتحقق ٦٥٥ مليار جنيه (٢٣,٦% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل ٦٠١,٤ مليار جنيه (٢٤,٨% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

العجز الكلى خلال يوليو- مايو ١٦/١٥	العجز الكلى خلال يوليو- مايو ١٥/١٤
٣١١ مليار جنيه (١١,٢% من الناتج المحلى)	٢٦٢ مليار جنيه (١٠,٨% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٣٥٦,٦ مليار جنيه (١٢,٩% من الناتج المحلى)	٣٥٠,١ مليار جنيه (١٤,٤% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٦٥٥ مليار جنيه (٢٣,٦% من الناتج المحلى)	٦٠١,٤ مليار جنيه (٢٤,٨% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية- وحدة السياسات المالية الكلية.

§ **على جانب الإيرادات،**

شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ٦,٥ مليار جنيه (بنسبة ١,٩%) خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٥/٢٠١٦ لتسجل نحو ٣٥٦,٦ مليار جنيه، مقابل نحو ٣٥٠,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٧,٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣%) لتسجل ٢٦٨,٦ مليار جنيه

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٥/٢٠١٦

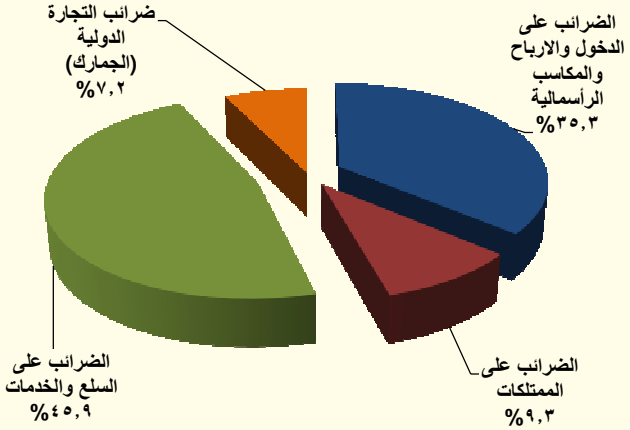

خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٦١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وعلى نحو آخر، فقد انخفضت الإيرادات غير الضريبية بنحو ١,٢ مليار جنيه (بنسبة نمو -١,٣%) لتسجل نحو ٨٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٨٩,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ويأتى تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى:

- حيث ارتفعت الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٥ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٨%) لتحقق نحو ١٢٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٠٨,٤ مليار جنيه (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية والمستوردة وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على الخدمات وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على السجائر والضرائب على الدمغة).

- كما إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٥,٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٨,٣%) لتحقق ٢٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٩,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت حصيلة الضرائب الأخرى بنحو ٣,٦ مليار جنيه لتحقق نحو ٦,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- على نحو آخر، فقد حققت الحصيلة من الضرائب على الدخل نحو ٩٤,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل نحو ١١١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء الإنخفاض فى الضرائب على أرباح شركات الأموال من هيئة البترول نتيجة لعدم إجراء تسويات بترولية خلال فترة الدراسة. وعند إستبعاد الضريبة من أرباح هيئة البترول تكون الحصيلة من جهات سيادية قد إرتفعت بنسبة ٤٧,٥%. حيث إرتفعت الحصيلة من البنك المركزى (قيم منقولة وأرباح) بنحو ١٠,٩ مليار جنيه (بنسبة ١٦٢,٧%)، وإرتفعت الحصيلة من الضرائب على قناة السويس بنحو ٠,٥ مليار جنيه (بنسبة ٤,٣%). وإرتفعت الحصيلة من الضرائب على عائد أذون وسندات الخزانة بنحو ٤,٧ مليار جنيه (بنسبة ٣٠,٥%). وعلى الجانب الآخر، فقد إرتفعت الضرائب على أرباح شركات الأموال الأخرى بخلاف الجهات السيادية بنسبة ١١,١% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق مما يعكس تحسن النشاط الإقتصادى خلال فترة الدراسة.

- وقد حققت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) نحو ١٩,٣٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ١٩,٤١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٥ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٨%) لتحقق نحو ١٢٣,٣ مليار جنيه (٤,٤% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٥,٩% من إجمالى الإيرادات الضريبة**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٥,٩% لتحقق ٥١ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ١٨,٩% لتحقق ٤٢ مليار جنيه (فى ضوء زيادة الضرائب على السجائر بنحو ٢٨,٣% لتسجل نحو ٣٠,١ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ١٩,٣% لتحقق نحو ١٢,٩ مليار جنيه فى ضوء تحسن أداء خدمات الاتصالات الدولية والمحلية، وخدمات التشغيل للغير.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ٣٨,٨% لتحقق نحو ٨,٩ مليار جنيه خاصة إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على عقود شركات المياه والنور والغاز والتليفون والدمغة المتنوعة والدمغة على المحررات المصرفية والدمغة على الاعلانات وخدمات النقل.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٥,٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٨,٣%) لتحقق ٢٥ مليار جنيه (٠,٩% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٩,٣% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٣٢,٥% لتحقق نحو ١٨,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الإرتفاع في الإيرادات الأخرى إلى ما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ٢,٣ مليار جنيه (بنسبة ١٢,٩%) لتحقق نحو ١٩,٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل نحو ١٧,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ١١,٣% لتحقق

١٤,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٢,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

- وعلى نحو آخر، فقد إرتفعت الحصيلة من **الإيرادات المتنوعة** بنحو ٣,٢ مليار جنيه (بنسبة ٢٦,٢%) لتسجل ١٥,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٢,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حققت **عوائد الملكية** نحو ٤٨ مليار جنيه لترتفع بنسبة طفيفة قدرها ٤,٩% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٥٠,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما إرتفعت العوائد المحصلة من البنك المركزى بنحو ١٣,٥ مليار جنيه (بنسبة ١٠٠,٩%) لتحقق نحو ٢٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى إرتفاع العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٢,٣ مليار جنيه (بنسبة ١٠٧,٦%) لتحقق ٤,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حققت **المنح** نحو ٣,٣ مليار جنيه لتنخفض بنحو ٤,٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

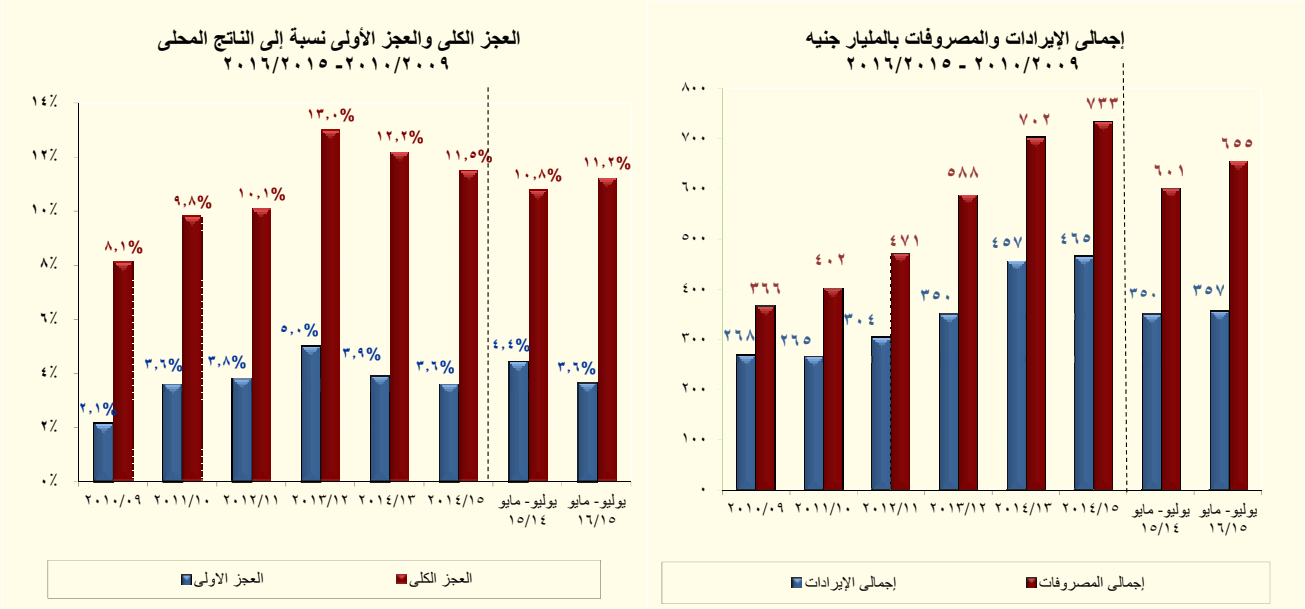

§ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٦٥٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢٣,٦% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ٨,٩% عن نفس الفترة من العام المالى السابق وأن هذا الإرتفاع يعتبر الأدنى مقابل متوسط بلغ نحو ١٥% خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على الإنفاق العام.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنحو ١٢,٨ مليار جنيه بنسبة ٧,٤% وهى أقل نسبة زيادة خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على تفاقم فاتورة الأجور لتبلغ نحو ١٨٤,٩ مليار جنيه (٦,٧% من الناتج المحلى).
- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٢,٥ مليار جنيه (بنسبة ١٠,٣%) ليحقق ٢٦,٦ مليار جنيه (١% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنسبة ٣٥,٩% لتصل إلى ٢١٠ مليار جنيه (٧,٦% من الناتج المحلى).
- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ١,٩ مليار جنيه (١,٧% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٤,١% ليسجل نحو ٤٧,٦ مليار جنيه.
- زيادة الإنفاق على **المصروفات الأخرى** بـ٣,٣ مليار جنيه (١,٧% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٧,٩% ليسجل نحو ٤٥,٧ مليار جنيه.
- وقد سجل **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** نحو ١٤٠,٣ مليار جنيه (٥,١% من الناتج المحلى)، لينخفض بنسبة ١٣,٨% مقارنة بـ١٦٢,٧ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك فى ضوء الإنخفاض فى دعم السلع البترولية فى الأساس نتيجة لعدم إجراء تسويات بترولية خلال فترة الدراسة. بينما إرتفع انفاق الدعم على ما يلى خلال فترة الدراسة:

  إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٤,٥ مليار جنيه (بنسبة ١٢,٦%) ليحقق ٤٠,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

  ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ٤,٢ مليار جنيه (بنسبة ١٧,٣%) ليحقق ٢٨,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

  - كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٩,٤ مليار جنيه (بنسبة ٢٣,٦%) ليحقق نحو ٤٩,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:

  زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٤,١%) ليصل إلى نحو ٤١,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٢٥٤٥ مليار جنيه فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ (اى حوالى ٩١,٨% من الناتج المحلى).
- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٢٣٦٨,٥ مليار جنيه (٨٥,٥% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقابل ١٨٩٥,٢مليار جنيه (٧٨% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤.

ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابيا على الأداء المالى لهذه الجهات.

- كما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤٧,٨ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠١٥ (١٣,٥% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٤٨,١ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٥، وقد بلغ رصيد الدين الخارجى نحو ١٣,٥% من الناتج المحلى في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).
- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٢٣,٨ مليار دولار (٦,٧% من الناتج المحلى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٥,٧ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٥.

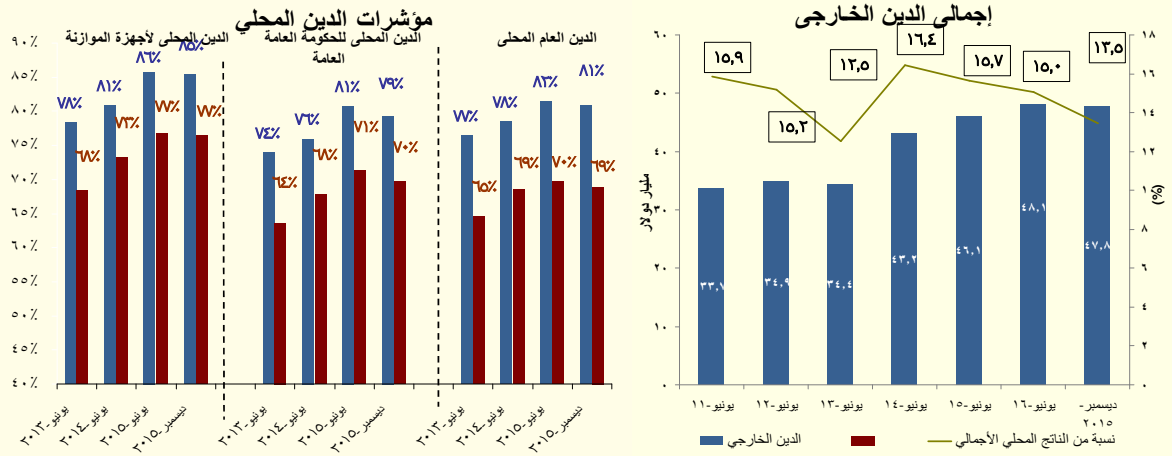

المصدر: وزارة المالية

التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد استقر معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** عند ١٨% مسجلاً ٢٠٠٦,٧ مليار جنيه فى نهاية شهر ابريل ٢٠١٦، مقابل ١٨,٢% في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك من على جانب الاصول فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بنحو ٢٦,٥% ليسجل نحو ٢٠٨٢,١ مليار جنيه في شهر الدراسة ، مقارنة بـ٢٧% (محققاً ٢٠٥١,٣ مليار جنيه) فى مارس ٢٠١٦، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية**، حيث سجل قيمة بالسالب بلغت ٧٥,٤ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل قيمة سلبية قدرها ٦٣,٥ مليار جنيه خلال مارس ٢٠١٦.

ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل ٢٨,٤% (محققا ١٥٨٥,٦ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بارتفاع أعلى قدره ٢٩,٥% خلال الشهر السابق. كما ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** بنحو ٣٥,٤% (ليحقق ٨٦ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٣٠% خلال الشهر السابق. ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** بـ١٤,٩% ليصل إلى ٦٩٥ مليار جنيه خلال شهرابريل ٢٠١٦، مقارنة بـ١٥,٦% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل ١٤,٨% خلال ابريل ٢٠١٦ (محققاً ٤٩١,٣ مليار جنيه) ، مقابل ١٣,١% خلال الشهر السابق، حقق معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلى ٢٠,٦% (محققاً ٢٠٣,٧ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة ، مقارنة بـ٢٢% خلال مارس ٢٠١٦.

أما على الجانب الآخر، فقد انخفض معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** بشكل ملحوظ خلال شهر ابريل ٢٠١٦ ليسجل نحو ٢٣٩,٥% محققا قيمة بالسالب قدرها ٧٥,٤ مليار جنيه، مقابل انخفاض أقل قدره

١٩٥,٤% (ليسجل -٦٣,٥ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى**، حيث انخفض بنحو ٢٢٨,٦% ليسجل -٣٦,٦ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢١٧,٧% (محققا -٤٠,٤ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. كما تراجع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية للبنوك** بنسبة قدرها ٢٥١,٥%، ليسجل قيمة بالسالب قدرها ٣٨,٨ مليار جنيه خلال شهر ابريل ٢٠١٦، مقارنة بانخفاض أقل قدره ١٧١,٨% (مسجلاً -٢٣,٢ مليار جنيه) خلال مارس ٢٠١٦.

أما على جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليسجل نحو ١٦% (محققاً ٥٤٠,٢ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٥,٤% خلال الشهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوى **للنقد المتداول** خلال ابريل ٢٠١٦ بنحو ١٣,٩% (٣٢٢,١ مليار جنيه)، مقارنة بـ١٢,١% خلال الشهر السابق، مما فاق اثر تباطؤ معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** حيث سجل ١٩,٢% (٢١٨,٢ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢٠,٤% خلال مارس ٢٠١٦.

ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** بنحو ١٨,٨% (محققاً ١٤٦٦,٥ مليار جنيه) خلال ابريل ٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو أعلى بنحو بـ١٩,٢% خلال الشهر السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السنوى **للودائع الغير الجارية بالعملة المحلية والأجنبية** بنحو ١٧,٨% (محققاً ١١٤٩,٢ مليار جنيه) و٢٤,٥ % (محققا ٢٤١,٣ مليار جنيه)، على التوالى خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٨,٣% و٢٥,٤%، على التوالى، خلال الشهر السابق. ارتفع معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة الأجنبية** ليصل إلى ١٦,٣% (محققاً ٧٦ مليار جنيه) خلال شهر ابريل ٢٠١٦، مقارنة بـ١٤,٣% خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) بشكل متباطئ ليسجل ١٩,٧% فى نهاية فبراير ٢٠١٦ محققا ١٩٣٤,٥ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ٢٠,٧% خلال يناير ٢٠١٦. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٤,٣% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تباطىء معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) بـ٢٢,٦% فى نهاية فبراير ٢٠١٦ مسجلا ٨٠٤,٤ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٣,٤% خلال يناير ٢٠١٦. وبناء على ذلك، فقد ارتفعت **نسبة الإقراض إلى الودائع** فى نهاية فبراير ٢٠١٦ بشكل طفيف لتصل إلى ٤١,٦%، مقارنة بـ٤١,٥% خلال شهر يناير ٢٠,١٦، ومقارنه بـ٤٠,٦% خلال شهر فبراير ٢٠١٥. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر فبراير ٢٠١٦ لم تصدر بعد)

ارتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٧.٥٢ مليار دولار فى نهاية شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ١٧,٠١ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

على نحو آخر، إرتفع **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** بشكل ملحوظ خلال شهر مايو ٢٠١٦ ليسجل ١٢,٣% وهو أعلى معدل تم تحقيقه منذ العام السابق والبالغ ١٣,١% خلال شهر مايو ٢٠١٥، ومقارنة بـ١٠,٣% خلال شهر ابريل ٢٠١٦. الأمر الذى يمكن تفسيره في الأساس في ضوء إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ١٤,٣%، مقارنة بـ١٢,٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بمعدل أعلى بلغ ١٤,٨% خلال شهر مايو ٢٠١٥. كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الرعاية الصحية"** لتحقق ٣١,٥% خلال شهر

الدراسة مقابل ١٣,٨% خلال الشهر السابق، **"المطاعم والفنادق"** لتسجل ٢٢,٥% مقابل ٢٢%، و**"الثقافة والترفيه"** لتسجل ١٣,١% مقابل ١٠,٧%، و**"الأثاث والتجهيزات"** لتحقق ١٢,٢% مقابل ١١,٢%، و**"السلع والخدمات المتنوعة"** لتسجل ٨% مقابل ٧%، و**"النقل والمواصلات"** لتسجل ٣,٧% مقابل ٢,٤%، و**"المشروبات الكحولية والدخان"** لتسجل ٢% مقابل ٠,٦%.

بينما انخفض **متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٥/٢٠١٦ ليسجل نحو ٩,٨% مقارنة بـ١١% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، نظراً لتلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤.

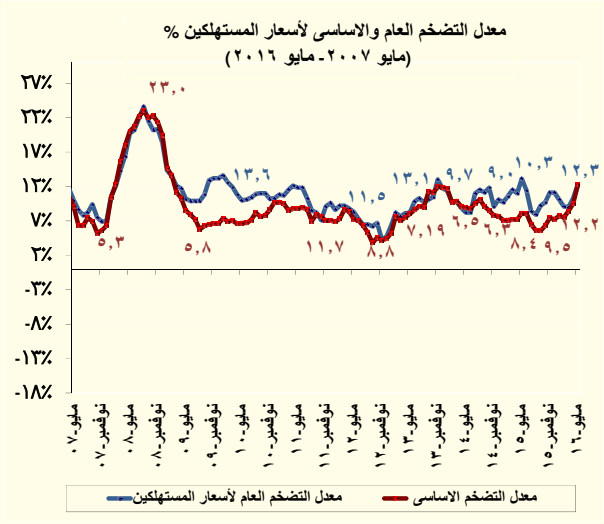

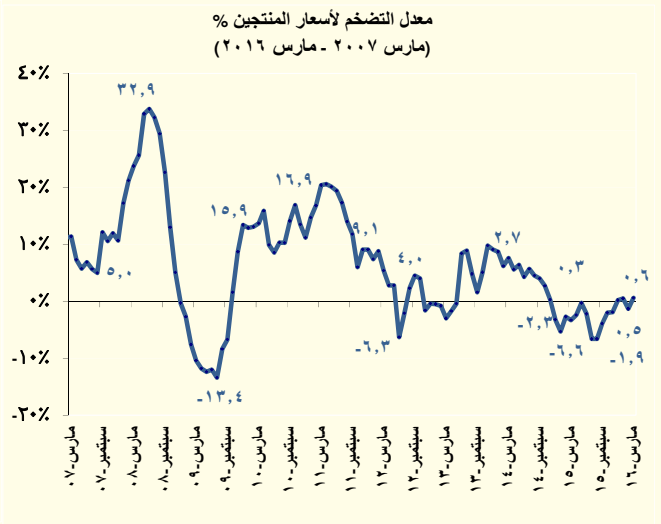

على نحو آخر، فقد إرتفع بشكل ملحوظ **معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** مسجلاً نحو ٣% خلال شهر الدراسة (وهو أعلى معدل تم تسجيله منذ شهر يوليو ٢٠١٤ والبالغ ٣,٥%)، ومقارنة بـ١,٢% خلال شهر مايو ٢٠١٥. حيث إرتفع بشكل ملحوظ معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"الطعام والشراب"** ليسجل ٣,٨% خلال شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ١,٩% خلال الشهر السابق في ضوء إقبال المواطنين على شراء الطعام تزامناً مع شهر رمضان المبارك. كما ساهم في إرتفاع معدل التضخم الشهرى إرتفاع معدل التضخم الشهرى لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها؛ **"الرعاية الصحية"** لتحقق ١٥,٦% مقابل مستوى مستقر في الأسعار خلال الشهر السابق (خاصة مع إرتفاع أسعار الدواء)، و**"المطاعم والفنادق"** لتسجل ٣,١% مقابل ٢,١% الشهر السابق (في ضوء إرتفاع أسعار الوجبات الجاهزة)، و**"الثقافة والترفيه"** لتسجل ٢,٥% مقابل مستوى مستقر في الأسعار خلال الشهر السابق، و**"النقل والمواصلات"** لتسجل ١,٤% مقابل ٠,٥% الشهر السابق (في ضوء إرتفاع أسعار السيارات).

كما ارتفع **معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[١] ليسجل نحو ١٢,٢% خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٩,٥% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٨,١% المعدل المحقق خلال شهر مايو ٢٠١٥. كما إرتفع بشكل ملحوظ معدل التضخم الأساسى الشهرى مسجلاً نحو ٣,٢% خلال شهر مايو ٢٠١٦، مقابل نحو ١,٢% خلال الشهر السابق. الأمر الذى يمكن تفسيره في ضوء إرتفاع أسعار **"السلع الغذائية"** لتساهم بنسبة ١,٩٦ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسى الشهرى، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار

١/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

كل من **"السلع الإستهلاكية"، و"الخدمات الأخرى"، و"الخدمات المدفوعة"** لتساهم بنسبة ١,١٩ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسى الشهرى.

قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٦ رفع **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٧٥% و١٢,٧٥% على التوالى، وكذا رفع **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٢,٢٥%، **وزيادة سعرى الإئتمان والخصم** بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٢,٢٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء أن رفع المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزى من شأنه الحد من توقعات التضخم. وأكدت لجنة السياسات النقدية على أهمية إتخاذ إجراءات الضبط المالى وكذا إتخاذ إجراءات إصلاحية للحد من الضغوط التضخمية.

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ٠٧ يونيو ٢٠١٦ **بربط ودائع** بقيمة ١٤٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١١,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٤,٥% ليسجل ٣٨٢,٦ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٦، مقارنة برصيد قدره ٤٠٠,٥ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما انخفض أيضاً مؤشر EGX ٣٠ بنحو ٧,٢% ليحقق ٦٩٤٢,٥ نقطة خلال شهر يونيو ٢٠١٦، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية مايو ٢٠١٦ والذى بلغ ٧٤٨٣,٧ نقطة. كما تراجع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٦,١% ليحقق ٣٥١ نقطة خلال شهر يونيو ٢٠١٦، مقارنة بـ ٣٧٣,٨ نقطة فى نهاية مايو ٢٠١٦.

قطاع المعاملات الخارجية:

حقق **ميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ٣,٤ مليار دولار (١,٠% من الناتج المحلى)، مقابل عجز أقل قدره ١ مليار دولار (٠,٣% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٨,٩ مليار دولار (٢,٥% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بعجز أقل قدره ٤,٣ مليار دولار (١,٣% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، ويرجع ذلك بشكل أساسى فى ضوء تراجع التحويلات والميزان الخدمى مما فاق التحسن الطفيف فى الميزان التجارى، وذلك على النحو التالى:

— انخفض عجز **الميزان التجارى** بشكل طفيف ليصل إلى ١٩,٥ مليار دولار (٥,٥% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بعجز قدره ٢٠,٤ مليار دولار (٦% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها تأثر الصادرات والواردات المصرية بانخفاض الأسعار العالمية للبترول والسلع الأساسية الأخرى. وتأتى تلك التطورات في ضوء تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ١٢,٦% لتحقق ٢٨,٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٣٢,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وقد جاء ذلك بالتزامن مع انخفاض حصيلة الصادرات السلعية بنسبة بلغت نحو ٢٦% لتحقق ٩,١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ١٢,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسى

لانخفاض حصيلة الصادرات البترولية (خام ومنتجات) بنحو ٢,٢ مليار دولار تأثراً بانخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام بـ٥١,٤% و٤٣,٤% خلال الربع الأول والربع الثانى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ على التوالى، وذلك على الرغم من زيادة الكميات المصدرة من البترول الخام خلال فترة الدراسة[٢].

- حقق **الميزان الخدمى** فائضاً قدره ٢,٢ مليار دولار (٠,٦% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٤,١ مليار دولار (١,٢% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية بـ٢٥,٥% لتصل إلى ٩,٣ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بـ١٢,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض الإيرادات السياحية لتسجل ٢,٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٤,٠ مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالى السياحية بـ٢٨,٣% لتصل إلى ٣٨,٣ مليون ليلة خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٣,٤ مليون ليلة خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

- سجل **صافى التحويلات الرسمية** خلال فترة الدراسة نحو ٠,٠٣ مليار دولار، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بـ٢,٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة – والذى تضمن ١,٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية من المملكة العربية السعودية و١ مليار دولار منحة نقدية من دولة الكويت – ولذلك فهذا لا يعتبر تراجع نظراً لما تضمنته فترة المقارنة من موارد استثنائية.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ٩,٢ مليار دولار (٢,٦% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ٠,٨ مليار دولار (٠,٢% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند **الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ٣,١ مليار دولار (٠,٩% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٢,٦ مليار دولار (٠,٨% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق ٢,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ١,٤ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٦ مليار دولار (٠,٤% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ٢,١ مليار دولار (٠,٦% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ١,٢٥ مليار دولار استحقت خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، والتى سبق اصدارها في الأسواق العالمية في عام ٢٠٠٥.

- ارتفاع صافى **الاستثمارات الأخرى** ليسجل تدفقات للداخل بنحو ٧,٨ مليار دولار (٢,٢% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ٠,٥ مليار دولار (٠,٢% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى السابق، وذلك في ضوء تحقيق تسهيلات الموردين قصيرة الأجل صافى تدفق للداخل بنحو ٤,٠ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٢,٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة، مما يعكس الثقة في الاقتصاد المصرى في ظل قدرته على سداد التزاماته

٢/ وجدير بالذكر أن الصادرات من البترول الخام تمثل نحو ٦٤,٤% من إجمالى حصيلة الصادرات البترولية و٢٢% من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة.

الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الأصول والخصوم الأخرى صافى تدفقات للداخل بنحو ٤,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بنحو ١,٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

§ بينما سجل بند **السهو والخطأ** صافى تدفقات للخارج بنحو ٣,٧ مليار دولار (١,١% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٢,٥ مليار دولار (٠,٧% من الناتج المحلى) خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد ارتفع إجمالي **عدد السياح الوافدين** خلال شهر مارس ٢٠١٦ ليصل إلى ٠,٤٤ مليون سائح، مقابل ٠,٣٥ مليون سائح خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع **عدد الليالي السياحية** خلال شهر الدراسة ليصل إلى ٢,٥ مليون ليلة، مقابل ١,٨ مليون ليلة خلال شهر المقارنة.